# الآثار الاقتصادية للزيادة الضريبية كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة

| د: زرقط رشيد | د: بن قسمية محمد الامين |
| --- | --- |
| جامعة البليدة ( الجزائر ) | جامعة الجلفة ( الجزائر ) |
| كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. | كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير |

*Received:16/05/2018* *Accepted:19/12/2018* *Published 08/06/2020*

**ملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم العجز في الميزانية العامة للدولة وأسباب حدوثه بالإضافة إلى آراء الاقتصاديين حيال العجز الموازني المقصود ، ذلك لأن الكثير من الدول لاسيما الدول النامية والدول ذات الإيرادات العامة الضئيلة تجد نفسها ملزمة باتباع سياسة العجز الموازني ، وفي هذا الصدد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف ما بين الاقتصاديين حول سياسة العجز ففي حين نادى كينز وآخرون بضرورة تبني سياسة العجز الموازني مع إعطاء بعض الشروط لنجاحها من أجل القضاء على البطالة ومعالجة فترات الانكماش وكذا تحقيق النمو الاقتصادي انبرى ميلتون فريدمان على رأس المدرسة النقدية وكذا مجموعة من الاقتصاديين الآخرين لبيان أن سياسة العجز الموازني لن تؤدي بالاقتصاد إلا إلى آثار سلبية حيث دعا إلى ترك الاقتصاد غير المتوازن يسير بحرية دون تدخل الدولة ليعود إلى مستوى التوازن كما دعا إلى تخفيض الاعتماد على السياسة المالية ، وفي هذا السياق بينت الدراسة نظريا الآثار السلبية للسياسة الضريبية كجزء من السياسة المالية على اقتصاد الدولة النامية والذي يتسم بضعف هيكله الإنتاجي وعدم مرونته حيث تم توضيح أثر الزيادة الضريبية على المتغيرات النقدية والإنفاق الخاص وكذا الأداء الاقتصادي .

**الكلمات الدالة** : سياسة العجز الموازني ، الضرائب ، الإنفاق الحكومي.

Abstract :

This study aims to illustrate the notion of the deficit budgetary and the causes of its occurrence , and also the statements of the economists about it , where many countries especially the developing countries and what haven`t enough general resources have obliged to adopt the deficit budgetary policy , so we found two different opinions, J,M,Keynes and others say this policy is important for treatment the economy at time of inflation and unemployment , in other hand Milton Freedman and others see this policy has many negative effects on economy so it must let the economy to return to be balanced without intervention from government which must reliance the monetary policy not financial policy, this study illustrate the negative economic effects of fiscal policy as financial policy to finance of the deficit budgetary .

**Keywords** : The Deficit Budgetary Policy, The Fiscality Policy, The Governmental Expenditure

## عرض الدراسة :

**المقدمة :**

إن للميزانية العامة للدولة أدوار مهمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع ، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء تنامي الأهمية التي صارت تحتلها الميزانية العامة في مختلف اقتصاديات العالم لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وفي ضوء تنامي الدور الذي صارت تمارسه الحكومات في النشاط الاقتصادي وتحوله من الحياد إلى التدخل ثم إلى الإنتاج فقد اتجه العجز في الميزانية العامة لهذه الدول إلى التزايد حتى اتخذته بعض الدول أسلوبا تعالج به الكثير من الأزمات . وتعتبر سياسة العجز الموازني تجاوزا لأحد مبادئ المالية العامة ألا وهو مبدأ التوازن بين النفقات والإيرادات، كما يمثل هروبا للأمام من أجل الوصول إلى حالة الاستقرار في الاقتصاد وهو ماتحقق فعلا في الولايات المتحدة الأمريكية حق صارت سياسة رسمية معتمدة في هذا البلد .

**الفرع الأول : تعريف العجز الموازي وأشكاله**

إن التطور المهم في دور النفقات العامة أدى إلى تعدد أشكال تدخل الدولة وإنفاقاتها على الأنشطة الاقتصادية وذلك بمنح الإعانات أو القيام ببعض المشروعات الهامة في الاقتصاد القومي هذا ما يفسر العجز الحاصل في الميزانية العامة واتخاذه بعض الدول أداة من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية .

**أولا : تعريف العجز الموازني**

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي، أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك ولقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي[1] تساوي الإيرادات والنفقات، وهو من صعب الحصول ثم إنه لا يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي[2] .

ويرى البروفيسور عصام بوب إن مفهوم عجز الموازنة هو الفرق بين حجم الإيرادات والمنصرفات فإذا كان الفرق مسجلا بعلامة سالبة يعرف على أنه عجز في الموازنة وهو باختصار حجم البنود الاقتصادية التمويلية التي تدخل إلى خزينة الدولة مطروحا منها كل المصروفات مضاف إليها الإنفاق الحكومي الكلي[3] .

وترى الأستاذة أمل السبط أن التمويل بالعجز يعرف بأن تنفق الدولة بقدر أكبر مما تحصل عليه من إيرادات عامة بغرض التخفيف من النقص في الطلب العام على السلع والخدمات والقضاء على البطالة[4].

من هنا نرى أن مفهوم العجز الموازني ينصرف ببساطة إلى فائض الإنفاق العام عن الإيراد العام إذ لم يعد علماء المالية يرون أهمية لمبدأ التوازن

---

[1] – يعد توازن الموازنة في الفكر المالي الكلاسيكي غاية رئيسية يتعين على الحكومة العمل على تحقيقها، فتحقيق هذا المبدأ سوف يضع قيودا على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويجعله قاصرا فقط على إشباع الحاجات العامة من دفاع ، أمن ، عدالة ومرافق عامة (سعيد عبد العزيز عثمان ، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000) .

[2] – عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر ، 2003، ص201 .

[3] – محمد صديق أحمد ، عجز الموازنة ... تحد جديد للحكومة المقبلة ، العدد 6025 ، تاريخ التصفح http://WWW.alsahafa.sd/details.php . 02/08/2010

[4] – أمل السبط ، سندات الخزينة خيار التمويل المرتقب لتقليص عجز الموازنة، يومية الثورة ، تاريخ الإدراج http://thawra.alwehda.gov.sy ، 21/12/2009

في الميزانية العامة بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 بل صاروا يرون بتكييف هذا المبدأ تبعا للأهداف الاقتصادية للدول ، فالدول المتقدمة ترمي بإحداثه لمعالجة أزمات الدورة الاقتصادية كمعالجة الكساد بسياسة العجز ، كما أنه لا مناص للدول المتخلفة من زيادة إنفاقاتها بغية تحقيق النمو .

إن التباين الواضح بين مراد كل دولة من تطبيق سياسة العجز في ميزانيتها العامة يستند إلى الاختلاف الحاصل في الظروف الاقتصادية لهذه الدول ، وهذا ماقد يعد مفسرا للاختلاف بين مستويات نجاحها ، و" تنص اتفاقية عضوية الاتحاد الأوروبي على أن السقف المسموح به للعجز الموازني يستقر عند3% "[5].

**ثانيا : أشكال العجز الموازني**

هناك عدة أشكال ومقاييس لهذا العجز سنتناول أهمها مع التطرق إلى أساليب قياس هذا العجز والتي تتوقف على الهدف من القياس ، وتوضح هذه المقاييس الأثر الاقتصادي الكبير في حالة وقوع العجز في الميزانية وهي كالآتي :

1. **العجز الجاري**: ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، يقاس العجز الجاري بالفرق الإجمالي بين مجموع أوجه الإنفاق والإيرادات بجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة عن السنوات السابقة وتبعا لقياس العجز الجاري بصافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد ، يمثل جانب الإنفاق الحكومي على المرتبات والأجور والإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري للحكومة وفوائد الديون والإنفاق التحويلي والدعم وعليه فإن الإنفاق الحكومي لا يتضمن الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الدين العام ، أما جانب الإيرادات فهو يتمثل في: الضرائب والرسوم، فوائض ں شركات القطاع العام ومبيعات الأصول الحكومية[6].

2. **العجز الأساسي**: أو ما يعرف بعجز الفوائد هناك أيضا مفهوم آخر للعجز يحاول أن يستبعد مدفوعات فوائد الدين من المصروفات الحكومية على (أساس أن الفوائد التي تسدد عن الدين هي نتيجة أوجه عجز سابقة وليس نتيجة تصرفات جارية، والأخذ هذا المفهوم يستبعد عاملا خطيرا من عوامل عجز الموازنة العامة في البلاد المتخلفة ، ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الآن عبئا كارثيا على هذه الدول ، وهو العبء الذي نجم من علاقات الاستغلال غير المتكافئة التي وقعت فيها تلك الدول في سوق الاقتراض الدولي في السبعينات والثمانينات ويوحي الأخذ هذا المفهوم إلى نتيجة معينة قم الدائنين وفحواها أنه لابد للميزان الرئيسي في آخر المطاف أن يصير إيجابيا لكي يغطي ولو جزء من فوائد الدين الجاري )[7].

3. **العجز التشغيلي**: بالإضافة إلى ما سبق هناك ما يسمى بمفهوم العجز التشغيلي الذي يحاول أن يقيس العجز في ظروف التضخم وفي ضوء هذا المفهوم يتمثل العجز في متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام، ناقصا الجزء الذي وضع من الفوائد لتصحيح التضخم ويبدو ذلك على وجه الخصوص في حالة للبلاد التي بدأت تحرك أسعار الفوائد لأعلى تبعا لمعدلات التضخم[8].

---

[5] ، تاريخ http://www.echoroukonline.com – بشير مصيطفى ، قمة مجموعة العشرين تختتم .. ومجتمع البنوك الرأسمالية أكبر الرابحين ، أقلام الشروق ، التصفح 30/06/2010 .

[6] – حمدي أحمد العناني ، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، الدار العمرية واللسانية ، دمشق ، سوريا ، 1992 ، ص140.

[7] – عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 208.

[8] – رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، سينا للنشر ، دمشق ، 2000 ،ص 106 .

4. **العجز الشامل:** يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة ، ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن المجموع المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام[9].

5. **العجز الهيكلي:** إن هذا العجز يحدث إذا لم تغطي الإيرادات النفقات بصفة مستمرة فيصبح بذلك دائما ويترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيراد والنفقة فحسب ، ولكن بعدم توازن الجهاز المالي كله، ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما ينبئ بوجه عام عن كل خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا[10].

**الفرع الثاني : أسباب العجز الموازني والمواقف الفكرية منه**

لقد اختلف علماء الاقتصاد وتباينت آراؤهم الاقتصادية تجاه العجز الموازني لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، ففي حين نادى كينز وآخرون بضرورة تبني سياسة العجز عارضها الكثير من الاقتصاديين بحجة آثاره السلبية على الاقتصاد .

**أولا : أسباب العجز الموازني**

بخلاف البلدان الصناعية المتقدمة والتي ترمي من تطبيق سياسة العجز الموازني إلى معالجة أزمات الدورة الاقتصادية ( مشكلات الكساد والتضخم الدوريين) فإن الدول النامية تهدف إلى الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وقد قام هذا المبتغى على ركيزتين أساسيتين هما : نمو الإيراد العام من جهة ونمو الإنفاق العام بنسبة أكبر ، الأمر الذي يسبب حصول العجز .

ويرى الاقتصادي حسين عمر أن توجيه هذا العجز(الزيادة في الإنفاق العام على الإيرادات العامة) للإنفاق على المشروعات العامة سيؤدي إلى تشغيل عدد كبير من المتعطلين وزيادة القوة الشرائية في المجتمع بفضل أثر مضاعف الاستثمار ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات عامة .

كما تزيد نسبة الإنفاق العام للدولة لأسباب عديدة منها : رغبة الدولة بالقيام بمشاريع تنموية تهدف من خلالها إلى رفع معدلات نمو الناتج الحقيقي ، أو بسبب إنشاء صناعات حربية يقصد من ورائها الدفاع عن الوطن ، أو إنتاج بعض الضرورات الأساسية كالغذاء ، أو القيام بالمشروعات الضرورية التي يعجز الأفراد عن القيام بها سواء بسبب قلة العائد المتوقع منها أو بسبب ضخامة ما تحتاجه من رؤوس الأموال أو لغايات تمويل الإدارة العامة والنفقات الجارية[11].

وعلى كل حال يمكن قصر حصول العجز في الميزانية على سببين هما : تزايد معدلات الإنفاق العام ، وتباطؤ نمو معدلات الإيراد العام .

**1 – تزايد معدلات الإنفاق العام :**

- اتساع نطاق نشاط القطاع العام ومن ثم تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.
- اضطراب نسبة الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية و التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي استجابة لضغوط الطلب

[9]. – عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر ، 1992 ، ص 348 .
[10]. – رمزي زكي ، انفجار العجز ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق، سوريا ، ط1 ، 2000، ص 139 .
[11]/ – سعيد حبيب ، جريدة الوطن الكويتية ، تاريخ الإدراج 24/09/2007 ، http://isegs.com/forum.

المحلي وتزايد معدلات نمو السكان.

- التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع، ولا يخفى أن تزايد مثل هذا النوع من الإنفاق يعد ظاهرة عالمية خاصة في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم ويزداد الأمر خطورة في الدول النامية بسبب انخفاض مواردها المالية أصلا[12].

- انتشار ظاهرة نمو العمالة الحكومية: حيث تتسم العمالة بتسارع معدلات نموها وأيضا تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل ويتجلى تأثير هذه الظاهرة في مشكلة عجز الميزانية العامة فيما تحدثه من زيادة في النفقات الجارية من خلال تزايد الأجور، وبذلك تعد أحد المحاور الرئيسية المسؤولة عن نمو الإنفاق العام، ومن ثم تزايد عجز الميزانية خاصة في ظل تباطؤ الموارد السيادية للدولة وجمودها.

إلى جانب المقومات سالفة الذكر مارست بعض العوامل الخارجية تأثيرا سلبيا على تزايد النفقات [13]مثل الارتفاع شديد الوطأة في أسعار الواردات الضرورية وبصفة خاصة الواردات الغذائية ومورد الطاقة والسلع الوسيطية والاستثمارية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمجابهة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات.

**ثانيا : تباطؤ نمو معدلات الإيراد العام**

تشكل الحصيلة الضريبية أهم الموارد السيادية في الدول النامية خاصة غير المصدرة للبترول، وبالرغم من وجود درجة ملموسة من التباين بين الدول النامية فيما يتعلق هياكلها وفلسفتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وانعكاس ذلك على نظمها الضريبية إلا أن الأخيرة تتميز بعدة خصائص مشتركة، تؤدي إلى تزايد عجز الميزانية العامة في هذه الدول وتتمثل أهم الخصائص فيما يلي:

**1 – ضآلة الجهد الضريبي:** ويقصد بذلك انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني في غالبية الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

**2 – زيادة الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة** : تتميز النظم الضريبية في الدول النامية، بارتفاع النصيب النسبي لهذا النوع من الضرائب من إجمالي الموارد الحكومية، وتتجلى العلاقة بين تزايد الاعتماد على مثل هذا النوع من الضرائب وبين تزايد معدلات عجز الموازنة في أن الضرائب غير المباشرة ذات أثر تضخمي بسبب رفعها المباشر للأسعار من جهة ، وافتراض توجيه حصيلتها للإنفاق العام الاستهلاكي من جهة ، ولا يخفى أن هذا الأثر التضخمي من شأنه العمل على زيادة معدلات عجز الموازنة العامة من خلال الضغط على النفقات العامة، بزيادة تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للحكومة والقطاع العام[14] .

3 – **تعاظم أهمية الضرائب على قطاع التجارة الخارجية:** تحتل الضرائب على قطاع التجارة الخارجية وزنا نسبيا متزايدا ضمن مكونات هياكل الإيرادات العامة في عدد كبير من الدول النامية وبالرغم من المكانة التي تتبوأها تلك الضرائب، إلا أن تقلب أسعار الصادرات ومعدلات

[12]. – حامد دراز، سميرة أيوب ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، سنة 1984 ، ص 202 – 208 .

[13] – لقد توسعت غالبية دول العالم الثالث، عند مواجهة عجز موازنتها العامة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات، وبالذات حينما كانت هناك تخمة في السيولة الدولية وحصلت بذلك على مقادير كبيرة من القروض التي مولت كما جانبا كبيرا من الإنفاق العام الجاري والاستثماري توهما بأنه من الممكن الاستكانة لهذا المصدر التمويلي، دون حدوث مشكلات في الأجل الطويل والمتوسط – (أنظر رمزي زكي – الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، مرجع سابق ) .

[14]. – محمد الدويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الرابع ، الاقتصاد المالي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2003 ، ص 221 .

الطلب عليها في الأسواق العالمية، ينجم عنه عدم استقرار حصيلة الضرائب المفروضة عليها، وهو ما يؤثر سلبا على جانب الإيرادات في الميزانية العامة للدولة*، وفيما يخص عجز الموازنة في البلدان الصناعية، الرأسمالية والذي استمر حتى النصف الثاني من التسعينات كان يرجع إلى تأثير أربعة عوامل أساسية هي:

– توسع الجهاز الإداري والحكومي بما في ذلك مشروعات ومؤسسات القطاع العام وما واكب ذلك من نمو في حجم العمالة الحكومية والأجور المدفوعة لها.

– تزايد النفقات العامة.

– زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاه التمويل الخدمات الاجتماعية ومشروعات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة ومساعدة الفقراء وذوي الدخل المنخفض والمحدود.

**ثانيا : المواقف الفكرية تجاه العجز الموازني**

ذكرنا فيما سبق أن نظرية العجز الموازني قامت على أنقاض مبدأ التوازن في الميزانية العامة الذي كان ذا تقديس عند علماء المالية الكلاسيك ، لكن أزمة الكساد العالمي سنة 1929 كانت بمثابة الفرصة السانحة لبروز عدة دراسات على رأسها أعمال الاقتصادي البريطاني "جون ماينرد كينز" نقدت هذا المبدأ ولتسفر عن ولادة نظرية العجز الموازني، لكن مع تطور الفكر المالي انبرى الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان " على رأس المدرسة النقدية التي نقدت أفكار المدرسة الكينزية .

**1– التوازن الموازني عند الكلاسيك** : يرى الكلاسيك وجوب أن تكون النفقات العامة للدولة في حدود مواردها ، أي أن تغطي الإيرادات العادية المتأتية من ممتلكاتها والحصيلة الجبائية ، ويعد مبدأ توازن الميزانية السنوية عند الكلاسيك مطلبا يجب تحقيقه في كل الظروف الاقتصادية فهو مقياس لحسن إدارة الأموال إذ أن تحقيق التوازن المحاسبي للدولة بين إيرادها وإنفاقها هو ضمان لاستقرار توازن الاقتصاد الوطني .

وترجع آراء الكلاسيك هذه إلى نظرتهم تجاه دور الدولة في الاقتصاد الوطني بحيث كانوا ينادون بتقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي تكريسا لمبادئ الاقتصاد الحر ، وأن تدخل الدولة يحول دون هذا التوازن ويرى الكلاسيك أن التنمية الاقتصادية تتحقق فقط بأنشطة الخواص ، وأن جهاز السوق يضمن تلقائيا توظيف جميع عناصر الإنتاج في حدود التوازن الاقتصادي ،ولهذا فإن الكلاسيك يهتمون بتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة بالمعنى المحاسبي دون الاعتبار بالظروف الاقتصادية المتواجدة ، واعتبروا أن توازن الميزانية دليل على القدرة المالية والتمويل السليم والإدارة المالية الرشيدة[15]، ومن هنا تخلص إلى ثلاث قواعد أساسية في الفكر المالي الكلاسيكي وهي :

- قاعدة الدولة الحارسة .
- قاعدة حيادية المالية العامة .
- قاعدة التوازن الميزاني " المحاسبي " .

* – وجدير بالذكر ، أن مشكلة عجز الميزانية العامة في الدول النامية، لا تقتصر أبعادها على اختلال التوازن بين جاني الإيرادات والنفقات العامة فحسب، بل يندرج في إطار انحراف هيكل تمويل هذا العجز منعكسا في ارتفاع الوزن النسبي لتمويل العجز من مصادر أجنبية علاوة على مصادر تضخمية مثل: الاقتراض من البنك المركزي أو الإصدار النقدي.

[15]. – عبد الواحد عطية السيد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 1993، ط 1 ، ص 60 .

وبما أن دور الدولة كان مقتصرا على تسيير المرافق العامة والنشاطات التقليدية فإنه بالإمكان تمويلها بالضرائب التي كان بإمكان الفرد استخدامها بأسلوب أكثر رشادة واستثمارها في رؤوس أموال جديدة ، لهذا يجب أن تكون ضئيلة الحجم ، حيادية الوظيفة ويقتصر دورها في تغطية النفقات لتشغيل المتطلبات الإدارية فحسب ولا يتعدى إنفاق الدولة هذه الحدود .

هذا وقد يحدث أن يظهر عجز في الميزانية العامة نتيجة ضآلة الإيرادات الجبائية من الضرائب ومداخيل أملاك الدولة ، فلا تملك الدولة حلا سوى تمويله بإحدى الطريقتين الآتيتين :

أ/ **التمويل بالدين** : تلتزم الدولة برد المبالغ المقترضة مع الفائدة ، وقد تكون هذه القروض داخلية أو خارجية ويسبب هذا التمويل أعباء سياسية وتكاليف اقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية هذه الإقراضات تكون بمحض إرادة الدائنين[16].

ب/ **التمويل التضخمي ( الإصدار النقدي الجديد )** : يسبب هذا الشكل من التمويل ظاهرة التضخم بما فيها من سلبيات بليغة التأثير على الاقتصاد الوطني .

* **نقد النظرية الكلاسيكية** : أصبح من الظاهر للعيان عدم جدوى مواكبة مبدأ التوازن الميزاني في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء :

أ/ **في اقتصاديات الدول المتقدمة** : يعد اللجوء إلى سياسة العجز الموازني نظرا لعدم قدرة مبدأ التوازن على علاج أزمات الانكماش حيث يصحبها انخفاض في الدخل الوطني ومنه تقلص في الإيراد الضريبي – ذي المستويات الدنيا – المورد الأهم بالنسبة للدولة ، بالإضافة إلى أن زيادة الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ضآلة الأرباح مما يساهم في اتساع دائرة الانكماش ولن تقبل الجمعيات والتمثيلات الشعبية بمثل هكذا سياسة ، كما أن تقليص الإنفاق يؤدي أيضا إلى تفاقم أزمة الانكماش ولا دليل على فشل توجهات الكلاسيك أوضح من أزمة الكساد سنة 1929 .

ب/ **في اقتصاديات الدول النامية** : ذكرنا أن انتهاج الدول النامية لسياسة الإنفاق العام يعد إلزاميا للنهوض باقتصادياتها بغية تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومع شح الإيرادات العامة خاصة في الدول غير النفطية فإن هذا سيؤدي حتما إلى العجز الموازني ، وهنا لن يستطيع الكلاسيك تطبيق مبدأ التوازن لأنه ببساطة لا يواكب التغيرات التي تطرأ على هذه الاقتصاديات .

ومنه فإن الالتزام بمبدأ توازن الميزانية صعب التنفيذ كما أنه يجب أن يكون هدف الميزانية هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وليس التوازن المحاسبي للميزانية ، لهذا فالنظرية الحديثة في الفكر المالي تستند إلى إسهامات كينز والتي تعطي للتوازن الموازني معنى جديدا أكثر أهمية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

**2– التوازن الموازني عند الكينزيين :**

كان هجوم كينز على المبادئ الكلاسيكية للميزانية والمالية العامة امتدادا منطقيا لهجومه على النظرة التي تقول بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وأن الاقتصاد يميل إلى التوازن عند التوظيف الكامل[17].

لقد تطورت السياسة المالية في الفكر الرأسمالي الحديث بشكل كبير ، فالآراء الكينزية حولت التفكير من التوازن المحاسبي المطلق للميزانية إلى

[16] – غازي عبد الرزاق النقاش ، مرجع سابق، ص 54 .

[17] – عبد الواحد عطية السيد ، مرجع سابق ، ص 61 .

دور أوسع للميزانية لتشمل التوازن في الاقتصاد ككل ، وصارت للدولة القدرة على مراقبة حالات اللاستقرار في الاقتصاد وكذا تقويمه ليسلك المسار الصحيح ، وبموجب الفكر الكينزي صار العجز الموازني أداة إيجابية لزيادة الدخل الفردي وتنشيط كل القطاعات الاقتصادية ،وقد لقيت أفكار كينز كل هذا الرواج بسبب عوامل عدة ساعدت في ذلك أهمها[18] :

- **الأزمات الاقتصادية** : فقد بينت الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات من القرن العشرين أن الإدارة الفردية غير قادرة على ضمان التوازن الاقتصادي ، وأنه لابد من التدخل المباشر للدولة لتحقيق هذا التوازن .

- **التطور السياسي والاقتصادي** : وجاء بسبب التدخل المتزايد للدولة بسبب بروز الإيديولوجية الاشتراكية وكثرة الحروب التي حتمت تدخل الدولة لمواجهتها وإصلاح آثارها وبالتالي لم تعد الدولة محايدة ، كما كان الحال في المفهوم الكلاسيكي .

- **التطور التكنولوجي** : فبعض القطاعات التكنولوجية المتقدمة ينبغي أن تقوم بها الدولة لأنها تنطوي على استثمارات ضخمة أو لاتدر عائدا مباشرا ، لذا على الدولة أن تنهض بها .

أ/ **نظرية العجز المقصود** : " إن نظرية العجز المقصود قدمت من قبل السيد "وليام بيرفيريدج" سنة 1945 وقد استعملت هذه الطريقة في السويد قبل سنة 1937 [19]، كوصفة لمعالجة أزمة الكساد الظرفي الذي يصحبه مشكل البطالة .

إذ تستند هذه النظرية إلى أن الأموال المنفقة قي سياسة العجز تستمد من مصادر غير نشيطة وأنها لا تنقص من القوة الشرائية للمواطنين والأفضل أن تستمد من الاقتراض*.

كما أن تخفيض الضرائب سيشجع زيادة الاستهلاك من طرف الأفراد الذي بدوره سيحفز المنشآت الفردية بناء على مبدأ الطلب يخلق عرضا مكافئا له *.

ويمكن تلخيص هذه النظرية في انتهاج الدولة سياستين : سياسة ضريبية وسياسة إنفاقية .

- **تخفيض الضرائب** : بوضع سياسة جبائية محفزة للاستثمار بغية تخفيض العبء الضريبي مثل الإعفاءات الضريبية للمستثمرين ، وكذا تخفيض الضرائب على الاستهلاك للرفع منه وبالتالي نشاط المؤسسات بخلق مناصب شغل وارتفاع الإنتاج والاستهلاك بصفة متوازية ، وبذلك يزيد الدخل الوطني فتخلق موارد جبائية جديدة .

- **زيادة الإنفاق** : بتدعيم الأجور وإعانات البطالين لرفع الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات ومنه دفع آليات الاقتصاد للعمل وزيادة الاستهلاك ، وكذا توجيه الإنفاق و الإعانات نحو المشاريع الاستثمارية لتوفير مناصب شغل جديدة .

***حدود العجز المقصود** : تتخذ الحكومات من سياسة العجز المقصود وسيلة لمعالجة الانكماش المؤقت وعليها توقيفها تدريجيا مع اقتراب الاقتصاد إلى التشغيل الكامل وإلا أدى ذلك إلى حصول التضخم .

أ/ **تقليص العجز** : اعتبر السيد "وليام بيرفيريدج" أنه مادام الاقتصاد بعيدا من وضعية الاقتصاد الكامل فبإمكان الدولة في هذه الحالة من أن

---

[18] – عبد الواحد عطية السيد ، مرجع سابق، ص 61 .

[19] – محمد نيري ، الاقتصاد المالي ، جامعة حلب ، حلب ، سوريا، سنة 1978 ، ص 456 .

* – بخلافه يرى الكلاسيك أن ترك هذه الأموال في يد الخواص لاستثمارها بأكثر رشادة أو ادخارها في البنوك التجارية أفضل من إقراضها للدولة "

* – في هذا يرى الكلاسيك أن تخفيض الضرائب يشجع الإنتاج ومنه زيادة الاستهلاك بناء على مبدء العرض يخلق طلبا مكافئا له .

تتابع العجز ، فوصول الاقتصاد إلى وضعية التشغيل الكامل هو المؤشر لإيقاف العجز[20] .

**ب/ مراقبة العجز** : على الحكومات اتخاذ الحيطة والحذر عند تطبيق سياسة العجز لتجنب الإفراط فيه، فزيادة الإنفاق العام وضخ وسائل الدفع قد تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل[21].

**ب/ نظرية الميزانية الدورية** : تقول هذه النظرية أنه لا يلزم تحقيق التوازن بين الإيراد العام و الإنفاق العام في كل سنة على حدى ، بل يكفي تحقيق ذلك خلال فترة من السنوات تمثل دورة اقتصادية تتخللها مراحل ازدهار ومراحل ركود اقتصادي ، ومنه فقد يحتمل اختلال التوازن في الاقتصاد خلال سنة معينة بغية تحقيقه خلال الدورة الاقتصادية ، والاقتصاد بموجب هذه الطريقة يمر بمرحلتين متناوبتين :

- **مرحلة انكماش** : تتسم بقلة الإيراد العام بسبب قلة الدخول ، مع زيادة نفقات الدولة نتيجة الإعانات الممنوحة لذوي الأجور المتدنية ، هذا ما يؤدي إلى عجز الموازنة العامة .
- **مرحلة ازدهار** : تلي سابقتها ، تقل فيها النفقات مما يولد فائضا في الموازنة العامة .

على هذا الأساس هناك عدة تقنيات يمكن بها تغطية العجز الحاصل في الميزانية خلال مرحلة الركود بالاحتياطي الناجم عن الفائض خلال مرحلة الازدهار ، وبهذا يكون توازن المالية على المدى الطويل رغم اختلاله في المدى القصير*.

**–تقنية أموال الادخار** : عادة ما ينجم فائض في الميزانية أوقات الرخاء لأن حصيلة الضرائب تزداد بازدياد حركة المبادلات ، وعليه يجب تفادي الإفراط في الإنفاق أو الإعفاء الضريبي ، بل يسجل هذا الفائض في حساب البنك المركزي أو يحول إلى العملة الصعبة أو يوضع مباشرة في الخزينة العامة بهدف استخدامه في أوقات الركود .

**–تقنية تساوي الميزانية** : هذه التقنية بخلاف سابقتها تبدأ من مرحلة الركود إذ تقوم على سياسة الاقتراض لإعانة المشاريع الاقتصادية بغية معالجة الأزمة والحد من آثارها ، وتسجل هذه القروض في حساب صندوق تساوي الميزانيات ، ثم تسدد في مرحلة الانتعاش من الحصيلة الجبائية .

**–تقنية التسوية باستخدام الاهتلاك التناوبي** : هذه التقنية تساعد على تقليص أعباء القروض وتقوم على فكرة تغيير آجال الدين العام خلال الدورة الاقتصادية ، وفحواها أن يكون حجم الدين العام المسدد حسب حجم الحصيلة الجبائية ، حيث يكون كبيرا في فترات الرواج الاقتصادي لعظم الحصيلة الجبائية ويكون ضئيلا في فترات الركود الاقتصادي .

لقد كان لأعمال كينز تأثيرا على الاقتصاد بشكل عظيم وتعد من الوصفات لمعالجة البطالة ، وألزم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر السياسات المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي ، وأكثر من ذلك وضع شروطا لنجاح سياسة العجز الموازني تتوافق وظروف الاقتصاد في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وهي :

- أن تطبق سياسة العجز بغية معالجة الانكماش وإنعاش الاقتصاد .
- أن تكون ذات تطبيق ظرفي ومؤقت .

---

[20]. – محمد نيري ، مرجع سابق، ص 462 .

[21]. – محمد نيري ، مرجع سابق، ص 462 .

*. – يماثل هذا ما أرشد إليه سيدنا يوسف "عليه السلام" فرعون مصر في مسألة السنابل ، الآيات 46 –49 من سورة يوسف .

- أن تتوفر للدولة طاقات إنتاجية عاطلة عن العمل تستوعب الإنفاق العام[22].
- أن يكون للدولة جهاز إنتاج قوي وأكثر مرونة لتحصيل الفعالية بأسرع وقت وأقل تكاليف .
- أن يكون هناك نقص في الطلب الكلي على السلع والخدمات[23].

**2 – التوازن الموازني عند النقديين :**

اهتم النقديون بالكتلة النقدية والتركيز على أهميتها في ضبط وتنظيم الاقتصاد واعتبروا أن قوى العرض والطلب عليها هو من يحدد مستويات الأجور الحقيقية والفائدة الحقيقية ، اعتبروا أن للسياسة المالية آثار سلبية على الاقتصاد فمثلا التمويل عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى نشوء التضخم .

ومن النقديين أمثال ميلتون فريدمان يقول أن الاقتصاد هو في الأساس مستقر وثابت وأن التدخل المالي من خلال السياسة المالية التي تطبقها الحكومة عن طريق الحصول على أكبر عجز في الميزانية له آثار دائمة على السيولة النقدية[24].

فالأموال المقترضة من الخواص تلغي استثماراتهم ، بالمقابل لن يضيف جهد الحكومات بغية تحقيق مستوى التشغيل الكامل أي نتيجة ، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار ونشوء التضخم ، ويقترح النقديون سياسات انكماشية لمعالجة التضخم الركودي ، أهم معالمها :

- ضرورة تقليص الإنفاق العام بكل أشكاله لتقليص الكتلة النقدية .
- خوصصة القطاع العام تدنية للإنفاق العام ولأن استثمارات الخواص أكثر عقلانية وأهم اقتصاديا.
- رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة .
- تخفيض الضرائب على دخول الأعمال ورأس المال لتشجيع القطاع الخاص لتحسين جودة المنتوج وتحسين تصريفه للمستهلكين ومنه حل للركود ولتعظيم حجمه بغية تناسبه مع الكتلة النقدية ومنه حل للتضخم .

ويأتي نقد المدرسة النقدية لسياسة العجز الموازني ضمن نقدهم للسياسة المالية واعتبار عدم جدواها مقابل تفضيلهم للسياسة النقدية في معالجة الأزمات وتحقيق الأهداف الاقتصادية ، وتختص الأولى بالضرائب والنفقات وإدارة الدين أما الثانية بالأدوات المصممة للتأثير على تكلفة وتوفير النقود للأنشطة الاقتصادية، وتشتركان في عنصرين هما [25] :

- القرض العام : فتقرير عقد هذا القرض وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته من وظائف السياسة المالية ، أما تكوين هذا القرض وشكل سنداته ومدة أجله من اختصاص السياسة النقدية .
- الإصدار النقدي : فتقرير اللجوء إليه وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف فيه من وظائف السياسة المالية ، أما الكيفية الفنية لتحقيق هذا الإصدار من اختصاص السياسة النقدية .

**الفرع الثالث : الزيادة الضريبية**

[22] – علي بن عربية ، عجز الميزانية ووسائل تمويلها بالضرائب العادية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المدرسة العليا للصيرفة ، الجزائر ، سنة 1996 ، ص 26 .
[23] – سعيد حبيب، مصدر سبق ذكره.
[24] – غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ط1 ، 1997 ، ص 74 .
[25] – عبد الواحد عطية السيد ، مرجع سابق، ص 134 .

رغم أن الضريبة تعد أهم الموارد الدورية والعادية للميزانية العمومية إلا أنه في حالة العجز الموازني تسعى الدولة من ضمن خياراتها أن تزيد من الحصيلة الجبائية ، وذلك برفع معدلات الضريبية أو زيادة الأوعية الضريبية ، وفي هذا الجزء سيتم التطرق إلى بعض ما يتعلق بالضريبة التي ذاتها تمثل جوانب الزيادة الضريبية .

**أولا : الإطار النظري للضريبة**

نظرا للأهمية الاقتصادية للضريبة فقد احتوتها جميع القوانين الوضعية فتطرقت إلى جوانب عدة من خصائصها وموجبات دفعها وإطارها النظري بصفة عامة وهذا ما جعل هذه القوانين تتباين كثيرا في تحديد هذا الإطار ومن ذلك تحديد أنواعها واعتبارات تقسيمها إلى هذه الأنواع .

**1 – تعريف الضريبة :**

هناك عدة تعاريف للضريبة نذكر منها : " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد ، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية[26].

كما تعرف بأنها " اقتطاع نقدي ذو سلطة ، نهائي دون مقابل ، منجز لفائدة الجماعة الإقليمية ( الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية "[27] .

إلا أن أوسع تعريف للضريبة هو أنها " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة ، أو إحدى الهيئات المحلية بصورة نهائية ، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة ، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة [28] .

**2 – الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة :**

لا يوجد معيار دقيق للتمييز بين هذين النوعين، إلا أن أغلبية الكتاب الاقتصاديين يتفقون على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب على الدخل والثروة ، بينما الضرائب غير المباشرة هي الضرائب على التداول والإنفاق .

- **الضرائب المباشرة :** تعرف على أنها اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية ، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية ، فهي التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية ، وأن المكلف بها هو الذي يتحملها نهائيا .

- **الضرائب غير المباشرة :** هي الضريبة التي يدفعها المكلف مؤقتا ويستطيع نقل عبئها لشخص آخر ، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداه ، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يريد استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة

- **المحاسن والمساوئ[29]** : يتسم كل نوع من أنواع الضريبة المباشرة وعير المباشرة بمجموعة من المحاسن والمساوئ مغايرة لأخرى .

**الجدول رقم 2 : يبين محاسن ومساوئ كل من الضريبة المباشرة وغير المباشرة**

| نوع الضريبة | المحاسن | المساوئ |
|---|---|---|

[26] - Pierre Beltrame, La Fiscalité en France, Hachette livre, gene édition, Paris, 1998, P12

[27] - Raymond Muzellec, Finances Publiques, Edition Dallor,8" édition, Paris, 1993, P423

[28]. – سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 2001 ، ص 11 .

[29]. – محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة للنشر، الجزائر ، سنة 2004 ، ص 71.

| | | |
|---|---|---|
| **الضريبة المباشرة** | • **سهلة التحصيل**<br>• **ثابتة المردودية نسبيا**<br>• **مرئية ومعروفة القيمة من طرف المكلف بالضريبة**<br>• **سهلة المراقبة نسبيا**<br>• **تراعي العدالة الاجتماعية** | • **قليلة التحصيل وطول مدته**<br>• **مرونة اقتصادية ضعيفة**<br>• **مقبولة بشكل سيء من طرف المكلف بالضريبة** |
| **الضريبة غير المباشرة** | • **مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة**<br>• **جد منتجة وسريعة التحصيل**<br>• **مرونة اقتصادية كبيرة** | • **يكتنفها التهرب الضريبي لصعوبة مراقبتها**<br>• **غير مستقرة المردودية**<br>• **لا تراعي العدالة الاجتماعية** |

المصدر : حجار مبروكة ، **أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة** ، مذكرة ماجستير ، تخصص علوم تجارية ، فرع استراتيجية ، جامعة المسيلة ، 2005/2006 ، ص 18 .

نلاحظ أن الضريبة المباشرة رغم أنها سهلة التحصيل وثابتة المردودية ، ورغم أنها سهلة المراقبة ومراعاتها للعدالة الاجتماعية مقارنة بالضريبة غير المباشرة ، إلا أنها قليلة التحصيل وذات مرونة اقتصادية ضعيفة ، في حين أن الضريبة غير المباشرة غير مستقرة المردودية ولا تراعي العدالة الاجتماعية ورغم أنه يكتنفها التهرب الضريبي ، إلا أنها ذات مرونة اقتصادية كبيرة وسهلة التحصيل وبذلك فهي ذات مردودية عالية ، وهذا ما يجعلها النوع المفضل لواضعي السياسات الاقتصادية .

**ثانيا : الجانب الفني للضريبة**

للاقتطاع الضريبي دورة اقتصادية تبدأ من تحديد مفتشيات الضريبة لسعر الضريبة الواجب دفعها ، وكذا الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة ، وانتهاء بسبل دفع الضريبة وتضييق النطاق على محاولات التهرب الضريبي .

**1- سعر الضريبة** : يقصد به النسبة بين مقدار الضريبة والقدر من المادة المكونة لوعائها ، ويعرف أيضا على أنه " مجموع القواعد المحددة للعمليات الواجب القيام بها على المادة الخاضعة للضريبة من أجل الحصول على مبلغ الضريبة [30] ، وهي النسبة بين مبلغ الضريبة والمادة الخاضعة لها حيث تسعى الدولة دوما إلى تحقيق المعدل الأمثل للضرائب ، فارتفاع سعر الضريبة لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية ، بل يؤدي في معظم الأحيان إلى انخفاضها ، خاصة إذا تجاوز المعدل الأمثل لها .

**2- وعاء الضريبة** : يقصد بها المادة الخاضعة للضريبة ، أو الموضوع الذي تفرض عليه الضرائب ، ويحدد وعاء الضرائب بأسلوبين هما : التحديد الكيفي لوعاء الضريبة ، حيث يأخذ هذا الأسلوب بعين الاعتبار ، حجم الدخل ومصدره ، المركز الشخصي والظروف الشخصية للمكلف بالضريبة، مثل المركز الاجتماعي والعائلي والمالي [31] .

تستخدم مفتشيات الضريبة بغية التحديد الكمي الوعاء الضريبي بعض الأسس منها : المظاهر الخارجية ، التقدير الجزافي ، التقدير المباشر ،

[30] - Paul Marie, gaudement finance publique (impôt-emprint) 3ed Montchrestien parie , 1981 , P231.

[31]- عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق، ص 170 .

والدولة تسعى دوما لزيادة حصيلتها الضريبية وذلك عن طريق توسيع وعائها الضريبي ، مع الأخذ في الحسبان أن توسيع المجال قد لا يمنح الفرصة لزيادة الحصيلة في بعض مواضع فرضها كالسلع الكمالية مثلا ، حتى وإن كان سعرها مرتفعا إلا أن وعائها ضيق لقلة مستهلكيها ، وبالتالي فتجب إعادة الاعتبار في بعض الأحيان إلى السعر الضريبي لزيادة الحصيلة الضريبية دون نسيان الوعاء.

**3- تحصيل الضرائب** : يقصد بتحصيل الضرائب مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار[32].

**ثالثا : السياسة الضريبية**

تعد السياسة الضريبية أبرز أجزاء السياسة المالية ، والتي لا يمكن لأي دولة أن تستغني عنها وقد "استمدت السياسة الضريبية أهميتها كأداة من أدوات التدخل الاقتصادي لتحفيز الاستثمارات إلى جانب سياسة النفقات العامة بالتكامل معها ، انطلاقا من وحدة السياسة المالية "[33].

وتختلف مفاهيم السياسة الضريبية باختلاف الأهداف التي تضعها الدولة والغرض من هذه السياسة والتي بدورها ترتبط أساسا بطبيعة الفكر والنظام الاقتصادي السائد وكذا مدى تطور الاقتصاد ودرجة نموه ، فتعرف السياسة الضريبية بعدة تعاريف منها :

" السياسة الضريبية هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقا لأهداف السلطات العمومية "[34].

" السياسة الضريبية هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة ، لإحداث آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية مرغوبة ، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع "[35] .

وبذلك نستخلص أن السياسة الضريبية تكون مشروطة بمعطيات النظام الاقتصادي والاجتماعي ، وتمثل أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محددة في حقول النشاط الاقتصادي ، وتنفيذ المشاريع التنموية وتعميم الخدمات العامة ، كما أنها هي تلك السياسة التي يترتب عن آثارها تحقيق أهداف المجتمع والتي تختص بمرحلة سابقة عن تكوين القاعدة الضريبية وتوسيعها ، ذلك لأن القاعدة الضريبية هي السياسة الضريبية في التطبيق ، حيث " يترتبعلى السياسة الضريبية تشجيع العملية الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات لا أن تعوقها ، ذلك أن الاقتصاد الوطني لا يمكنه أن يتقدم إذا كان سير العملية الإنتاجية وحركة الاستثمار معاقة بفرض الضرائب المرتفعة[36] .

**رابعا : التهرب الضريبي والطاقة الضريبية:**

هو وسيلة إلى تضييع حقوق خزينة الدولة في جانب هام من مواردها العامة .

**1- التهرب الضريبي** : هو عبارة عن تنصل أو استنكاف المكلف بدفع الضريبة وبأي طريقة متاحة لديه عن القيام بواجباته التي توجب نقل الذمة المالية منه إلى الخزينة العامة ، " ولأنه عمل غير مشروع يعد جريمة ولها عقوبات محددة في القانون الضريبي تتراوح بين الغرامة والمصادرة للمال وحق الحبس والتشهير في وسائل الإعلام المختلفة ، كل ذلك تعزيرا للآخرين من القيام بنفس العمل[37].

**2- الطاقة الضريبية** : هي أقصى قدر من الأموال يمكن امتصاصه من الدخل القومي عن طريق الضرائب، وذلك مع مراعاة الحدود الاقتصادية والمالية وتقدير الاعتبارات النفسية والسياسية لدى المكلفين ، وهكذا تهدف دراسة الطاقة الضريبية إلى إتباع أفضل السبل في وضع النظم

---

32 - Louis Trotabas, Finances Publiques, Edition Dallor, Paris 1967, P130.

33 - Conrie Jean Pierre, et Le Marie Dominique, Les impôts et la politique fiscale, Paris 1984 ; P : 03

34 - Pierre Beltrame, référence précédent , P 163

35 - أحمد عبد العزيز الشرقاوي ، السياسة الضريبية والعدالة في مصر ، معهد التخطيط القومي ، جوان 1981 ، ص 10، 11 .

36 - Brachet Bernard, le système fiscal français, lis, 7èmè éditions, Août 1997, Paris, p14 :

37 - مرسي السيد حجازي ، مبادئ الاقتصاد العام : الضرائب والموازنة العامة ، الكتاب الثاني ، الدار الجامعية ، بيروت ، ط 2000، ص 93 .

والمعدلات الضريبية من أجل الوصول إلى أكبر حصيلة ضريبية ممكنة بأقل الأضرار الممكنة ، أي التوصل إلى الحدود القصوى للأوعية والأسعار الضريبية والتي إذا تم تجاوزها ظهر التهرب الضريبي وبالتالي تنخفض حصيلة الضرائب ويلحق الضرر بالإنتاج القومي أيضا من خلال التأثيرات السابقة على الحوافز نحو العمل والإنتاج والادخار[38].

**الفرع الرابع : أثر الزيادة الضريبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية :**

كما ذكرنا سابقا فإن عجز الموازنة الحكومية يعبر عن حالة زيادة مستوى الإنفاق الحكومي عن مستوى إيرادات الدولة ، وبهذا يمثل عجز الموازنة الحكومية مختلف القيم السالبة لمعادلة قيد الميزانية الحكومية كالتالي :

$$BS = T - G \quad \Longrightarrow \quad BS = T_0 + tY - G$$

وحيث أن لعجز الموازنة الحكومية نوعان :

**1 - النوع الدوري** : ويكون بصورة عفوية دون تدخل مخطط من قبل الدولة ، ويكون بحسب متغيرات الاقتصاد الكلي وحالته ، وفي هذا يؤثر متغيران :

**مستوى الدخل Y** : حيث يزداد العجز في فترات الركود نتيجة انخفاض مستوى الدخل والعكس في فترات الرواج "." **معدل الضرائب الدالة في الدخل t**: " حيث تغير الدولة من قيمته حسب الدورة التجارية السائدة في الاقتصاد ، وله علاقة عكسية مع عجز الموازنة " .

**2 - النوع الهيكلي** : " ويعبر عن السياسة المالية المتخذة من قبل الدولة لتحقيق أهداف معينة ، وفي هذا يؤثر متغيران " :

**مستوى الضرائب المستقلة عن المستوى الدخل $T_0$** : " تحدده الدولة بصورة مستقلة ويؤثر سلبا على مستوى العجز"

**الإنفاق الحكومي G** : " وتحدده الدولة بصورة مستقلة ويؤثر إيجابا على مستوى العجز ".

والشكل الموالي يمثل أثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستويات الميزانية العامة

**الشكل 1 يمثل علاقة الدخل بمستويات الميزانية العامة**

[38] – مرسي السيد حجازي ، نفس المرجع ، ص 86 .

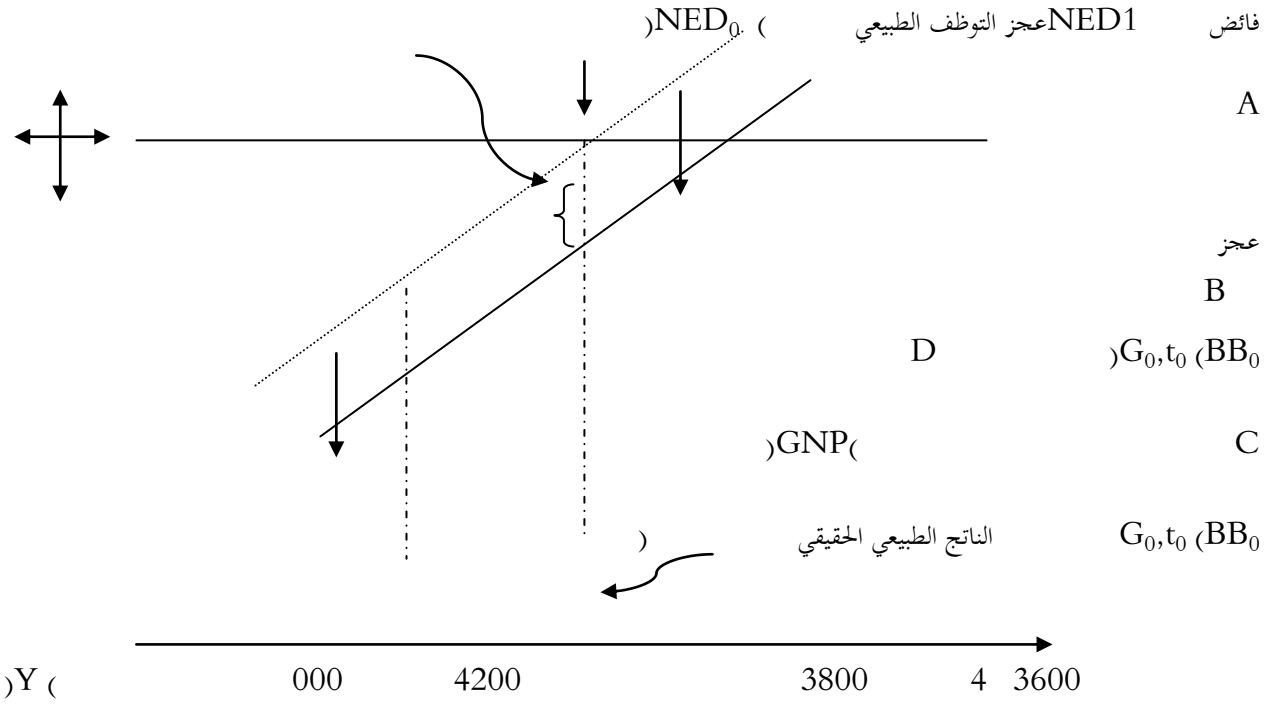


**المصدر : سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، مصر ، سنة 1994 ، ص534 .**

**$BB_0$**. : قيد الميزانية الحكومية الأصلي

**$BB_1$**. : قيد الميزانية الحكومية الجديد نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة

تنحو نحو قيم أعلى للعجز الموازني ، " أو أسفل لفائض الميزانية " في قيد الميزانية $BB_0$ نلاحظ أنه في كل نقطة من قيد الميزانية الأصلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي .$BB_1$الجديد

ومن أجل تغطية العجز تتجلى من الشكل بعض السبل :

1 – الإقلال من الإنفاق الحكومي وبذلك يرتفع قيد الميزانية إلى أعلى .

2 – تزايد الدخل وتؤدي إلى رفع كل نقطة من قيد الميزانية إلى نقطة أعلى في ذات القيد .

3 – رفع مستوى حصيلة الإيرادات لها التأثير المعاكس لزيادة الإنفاق الحكومي ومنه تقليل العجز .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين لا يرون في زيادة الحصيلة الجبائية أسلوبا من أساليب تمويل عجز الموازنة العامة وذلك بحجة أن الحصيلة الجبائية تعد أهم الإيرادات العادية لمالية الدولة ، ومنه فإنه لا وجود لعجز الموازنة مع إمكانية تحصيل الزيادة الجبائية ، لكن وعلى الرغم من هذه الحجة فإن الزيادة الجبائية لا تقرر أصلا إلا لتغطية عجز في الميزانية العامة ، هذه الزيادة التي غالبا ما تكون صعبة التحصيل لاسيما بالدول النامية لأبعادها الاجتماعية والسياسية إلا أنه سيتم الاقتصار على الأبعاد والآثار الاقتصادية دونها .

**أولا : الأثر على المتغيرات النقدية**

رغم أن الزيادة الجبائية تمثل اقتطاعا للكتلة النقدية من السوق حين تحصيلها ، بل إن من الدول من تجعلها سياسة حينما تود تخفيض

معدلات التضخم إلا أن هذا ليس بالسياسة الناجعة دوما ، إذ حينما تفرض الضرائب على أرباح الشركات فإن هذه الأخيرة ترفع من أسعار منتجاتها وخدماتها بغية المحافظة على نفس القدر من الأرباح ومنه فإن " العمال بالمقابل قد يطالبون بارتفاع معدلات الأجور بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات ( معدلات التضخم ) ما من شأنه تقليل هوامش ربح المؤسسات الخاصة ، والنتيجة نفسها ستتحقق إذا كانت الزيادة في الإنفاق العام ستمول من خلال الضرائب المباشرة على الأجور والمرتبات ، فارتفاع معدلات الضرائب ستؤدي إلى زيادة الأجور وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض معدلات الأرباح .

وزيادة على هذا فإن الكتلة النقدية المقتطعة من السوق سترد إليه على شكل أثمان للسلع والخدمات التي تشتريها الدولة من السوق المحلية " فيمكننا الوصول إلى الخلاصة التالية : تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب ليس له أثر على الأساس النقدي" .

ومنه فإن آثار تمويل العجز بالضريبة على المتغيرات النقدية يتمثل فيما يلي :

- عدم التأثير على الأساس النقدي .
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات .
- ارتفاع المرتبات والأجور النقدية .

**ثانيا : الأثر على الإنفاق الخاص**

إن الاقتطاع الضريبي لن يؤثر على الاستهلاك الخاص في الدول النامية سواء تعلقت الضريبة بالمرتبات والأجور أو بأرباح الشركات لأن الأفراد في الدول النامية يتسمون بميلهم المرتفع نحو الاستهلاك وكذا بقابلية ارتفاع هذا الميل لهذا فإنه وإن تأثر مستوى الأسعار أو حجم الأجور النقدية سلبا بفعل الاقتطاع الضريبي فإن الأفراد يزيدون من ميلهم الاستهلاكي بغية المحافظة على نفس المقدار من الاستهلاك ، وبذلك لن يتأثر الاستهلاك الخاص في الدول النامية إلا في حدود ضيقة جدا ، في المقابل فإن الإنفاق الاستثماري يتأثر بالسلب مع كل زيادة في الضريبة ، إذ وكما رأينا أن الضرائب تؤدي إلى نقصان الأرباح بالمؤسسات الخاصة وهذا من شأنه تقليص الفرص الاستثمارية الموجهة لتحسين إنتاجيتها ، إن انخفاض الأرباح هو العامل الأول في تقليص الإنفاق الاستثماري الخاص ، أما العامل الثاني فهو لجوء المؤسسات إلى الاقتراض لتغطية تكاليف انخفاض الأرباح مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار الخاص ومنه نخلص إلى الآثار التالية :

- ارتفاع أسعار الفائدة .
- ثبات الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلا في حدود ضيقة .
- انخفاض مستويات الإنفاق الاستثماري الخاص .

**ثالثا : الأثر على الأداء الاقتصادي**

تهدف الدول النامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويشكل تحقيق أعلى معدل ممكن لرأس المال هدفا أساسيا ، وبهذا تتضح أهمية السياسة الضريبية والمتمثلة في البحث عن الفائض الاقتصادي في الاقتصاد القومي وتعبئته لخدمة التنمية الاقتصادية .

وتلجأ الدولة إلى الضرائب ليس لاعتبارها موردا ماليا لتمويل التنمية فحسب ، وإنما لكونها وسيلة لتحسين استغلال الفوائض وتعبئتها في الاقتصاد ولإعادة توزيع الدخل القومي ، حيث تعمل الضرائب على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، ومن بين هذه الأهداف استخدام حصيلة الضرائب كنوع من الادخار الإجباري في عملية التنمية الاقتصادية نظرا لقلة الموارد اللازمة للتنمية ، وكذلك للضريبة دور أساسي في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني ، حيث تستعمل الضريبة لتمتد إلى دخول كان من الممكن توجيه جزء منها للادخار ، إلا أن هذه الدخول تتسرب معظم فوائضها للاستهلاك الكمالي فلا توجه إلى الاستثمار السليم .

ومن ناحية أخرى فإنه فقد ينجم عن الضرائب أن يسوء توزيع الدخول والثروات إذا أصابت الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الغنية ،

ويحدث هذا في الضرائب غير المباشرة على عكس الضرائب المباشرة لأن وطأة الأولى أشد على الطبقات الفقيرة .

ومن هنا تبرز إشكالية المفاضلة بين ضرائب عادلة تعمل على توزيع أفضل للدخل القومي وذات حصيلة ضئيلة وهي الضرائب المباشرة وأخرى ذات حصيلة مرتفعة تعد مصدرا للادخار الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية لكنها غير عادلة من حيث وقعها الأشد على الطبقات ذات الدخل المحدود .

أما من جانب الإنفاق فإذا كان من نتيجة فرض الضريبة أن تقل فرص الربح قبل طلبهم لرؤوس الأموال غير أن هذا النقص قد يعوض طلب المشروعات التي يزداد الطلب على منتجاتها نتيجة إنفاق الدولة ما تحصله من ضرائب عليها ، وهنا تتجلى إحدى محاسن الضريبة الاقتصادية بيد الدولة والمتمثلة في زيادة الطلب على السلع والخدمات المرغوبة وذلك لتشجيعها ورفع وتيرة الإنتاج .

**الخاتمة :**

لطالما كانت سياسة عجز الموازنة العامة محل جدال ما بين علماء الاقتصاد منذ أزمة الكساد الكبير ، إلا أن دعاة هذه السياسة وعلى رأسهم جون ماينرد كينز لم ينادوا بها على إطلاقها حيث اشترطوا في بنية الاقتصاد بعض الشروط كي تؤدي هذه السياسة دورها على أحسن في معالجة أزمات الكساد والركود الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وكذا دورها في إنعاش الاقتصاد ، ومن ذلك أن يكون الاقتصاد يتسم بمرونة هيكله

الإنتاجي حيث يمكن مقابلة الكتلة النقدية بإنتاج أكبر حجم ممكن من السلع والخدمات وفي أقرب الآجال مما يعني أن المشاريع الاستثمارية التي يوجه لها الإنفاق العام يجب أن تتسم بالملاءة والمردودية ، إلا أن هذا الشرط من الصعب تحقيقه في ظروف الركود الاقتصادي أو للدول النامية أو ذات الإيرادات الضئيلة التي يتسم هيكلها الاقتصادي عموما بالضعف وعدم المرونة إضافة إلى تخلف البنية التحتية والتي تعد شرطا ضروريا لخلق الظروف المناخ الاستثماري المناسب كما أن أساليب تمويل العجز من المرجح ألا تفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية ، وفي هذا البحث تمت دراسة أسلوب الزيادة الضريبية كأسلوب من أساليب تمويل العجز وآثارها الاقتصادية على حالة الدول النامية ، حيث تبين ما يلي :

إن آثار تمويل العجز بالزيادة الضريبية على المتغيرات النقدية تتمثل فيما يلي :

- عدم التأثير على الأساس النقدي .
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات .
- ارتفاع المرتبات والأجور النقدية .

آثار تمويل العجز بالزيادة الضريبية على الإنفاق الخاص تتمثل فيما يلي :

- ارتفاع أسعار الفائدة .
- ثبات الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلا في حدود ضيقة .
- انخفاض مستويات الإنفاق الاستثماري الخاص .

أما من جانب توزيع الدخل فتبرز إشكالية المفاضلة بين ضرائب عادلة تعمل على توزيع أفضل للدخل القومي إلا أنها ذات حصيلة ضئيلة وهي الضرائب المباشرة وأخرى ذات حصيلة مرتفعة تعد مصدرا للادخار الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية لكنها غير عادلة من حيث وقعها الأشد على الطبقات ذات الدخل المحدود .

وبسبب هذه الآثار الاقتصادية السلبية درج معارضوا سياسة العجز الموازني إلى التأكيد على تجنب سياسة العجز الموازني مهما كان أسلوب تمويل العجز ، كما دعا ميلتون فريدمان إلى ترك الاقتصاد حرا في وضعه اللاتوازني ليعود إلى وضعه التوازني إذ يرى أن الوضع اللاتوازني في الاقتصاد هو مجرد وضع مؤقت شريطة عدم تدخل الدولة بسياستها لاسيما السياسة المالية التي يرى أنها ذات أثر إيجابي طويل المدى ولا يمكن للدولة الاعتماد عليه لمعالجة التقلبات الدورية في الاقتصاد .

وبما أن الدول النامية وكذا ضئيلة الإيرادات العامة مجبرة على تبني سياسة العجز الموازني فإن عليها اختيار الأسلوب الأمثل لتمويل العجز من أجل تعزيز الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية لهذه السياسة .

**قائمة المراجع :**


- آحمد عبد العزيز الشرقاوي ، السياسة الضريبية والعدالة في مصر ، معهد التخطيط القومي ، جوان 1981.
- أمل السبط ، سندات الخزينة خيار التمويل المرتقب لتقليص عجز الموازنة، يومية الثورة ، http://thawra.alwehda.gov.sy ، تاريخ الإدراج 21/12/2009
- بشير مصيطفى ، قمة مجموعة العشرين تختتم .. ومجتمع البنوك الرأسمالية أكبر الرابحين ، أقلام الشروق ، http://www.echoroukonline.com، تاريخ التصفح 30/06/2010 .

- حامد دراز، سميرة أيوب ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، سنة 1984 .
- حمدي أحمد العناني ، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، الدار العمرية واللسانية ، دمشق ، سوريا ، 1992 .
- محمد الدويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الرابع ، الاقتصاد المالي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2003 .
- محمد نيري ، الاقتصاد المالي ، جامعة حلب ، حلب ، سوريا، سنة 1978 .
- محمد صديق أحمد ، عجز الموازنة ... تحد جديد للحكومة المقبلة http://WWW.alsahafa.sd/details.php، العدد 6025 ، تاريخ التصفح 02/08/2010 .
- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة للنشر، الجزائر ، سنة 2004 .
- مرسي السيد حجازي ، مبادئ الاقتصاد العام : الضرائب والموازنة العامة ، الكتاب الثاني ، الدار الجامعية ، بيروت ، ط 2000.
- سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 2001 .
- سعيد حبيب ، جريدة الوطن الكويتية ، تاريخ الإدراج 24/09/2007 ، http://isegs.com/forum/ .
- عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر ، 1992 .
- عبد الواحد عطية السيد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 1993، ط 1 .
- عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر ، 2003 .
- رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، سينا للنشر ، دمشق ، 2000 .
- رمزي زكي ، انفجار العجز ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق، سوريا ، ط 1 ، 2000 .
- غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ط 1 ، 1997 .
- Brachet Bernard, le système fiscal français, lis, 7èmè éditions, Août 1997, Paris.
- Conrie Jean Pierre, et Le Marie Dominique, Les impôts et la politique fiscale, Paris 1984
- Louis Trotabas, Finances Publiques, Edition Dallor, Paris 1967.
- Paul Marie, gaudement finance publique (impôt-emprint) 3ed Montchrestien parie , 1981 ,.
- Pierre Beltrame, La Fiscalité en France, Hachette livre, gene édition, Paris, 1998,
Raymond Muzellec, Finances Publiques, Editio